Warith Scientific Journal

مساهمة تطبيق معايير بازل 3 في تنمية الودائع المصرفية

The Contribution of Basel III Standards Application in the Development of Bank Deposits

حوراء حسين قاسم محمد
Hawraa Hussein Qasim
hoor08405@gmail.com
جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد
Karbala University/ College of Administration and Economi

ا.م.د أمير علي خليل
Prof. Dr. Ameer Ali khaleel
ameer.ali@uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد
Karbala University/ College of Administration and Economi

المستخلص.

يهدف البحث إلى دراسة تأثير تطبيق معايير بازل 3 على قدرة المصارف على تحمل الصدمات المالية وزيادة مرونتها في مواجهة المخاطر المختلفة، مما يعزز ثقة المودعين والمستثمرين ويزيد من حجم الودائع المصرفية. اذ وقع الاختيار على عينة مكونة من ستة مصارف حيث شملت هذه العينة (**مصرف التجاري العراقي، مصرف الائتمان، مصرف الخليج، مصرف الشرق الأوسط, مصرف الاستثمار، المصرف الأهلي العراقي)** وهي مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حيث. تم قياس تأثير التزام هذه المصارف بمعايير بازل 3 على نمو حجم الودائع المصرفية وتحليل بياناتها ماليا باستخدام نماذج التحليل المالي وبرنامجExcel ، ومن ثم استخدام انموذج الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة واختبار الفرضيات بواسطة برنامج .SPSS وخلص البحث إلى وجود علاقة إيجابية(طردية) بين تطبيق معايير بازل 3 ونمو حجم الودائع المصرفية. أوصى البحث بتحقيق التوازن بين الامتثال لمعايير كفاية رأس المال والربحية، وأوصى المصارف بتبني الإفصاح عن قوتها المالية والرقابية كاستراتيجية لجذب العملاء .

الكلمات المفتاحية : معايير بازل3 , الودائع المصرفية .

Abstract

The research aims to study the impact of applying Basel III standards on banks' ability to withstand financial shocks and increase their flexibility in the face of various risks, which enhances the confidence of depositors and investors and increases the volume of bank deposits. A sample of six banks was selected, including (Commercial Bank of Iraq, Credit Bank, Gulf Bank, Middle East Bank, Investment Bank, National Bank of Iraq), which are commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange. The impact of these banks' commitment to Basel III standards on the growth of bank deposits was measured and their data was financially analyzed using financial analysis models and Excel, with the application of a multiple regression model to analyze the relationship and test hypotheses using SPSS. The research concluded that there is a positive (direct) relationship between the application of Basel III standards and the growth of bank deposits. The research recommended achieving a balance between compliance with capital adequacy and profitability standards, and recommended that banks adopt disclosure of their financial and regulatory strength as a strategy to attract customers.

Keywords: Basel III standards, bank deposi

1. المقدمة Introduction

تعد الودائع بمختلف أنواعها المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه القطاع المصرفي في تمويل أنشطته، وتعدّ حجر الأساس لعمل المصارف التجارية. كما ان الودائع أيضًا هي الخيار الأفضل للأفراد للحفاظ على مدخراتهم بأمان، وبالنظر إلى أن النشاط المصرفي هو الأساس لنمو الاقتصاد، فإن جذب الودائع يُشكل أولوية لضمان استقرار الأعمال المصرفية. إذ تُعدّ الودائع المصدر الرئيسي لتيسير أعمال المصارف التجارية واستثماراتها، وينعكس تأثير هذه الأنشطة مباشرةً على الاقتصاد. مع التطورات السريعة والأزمات المالية العالمية، تأثرت الثقة في التعاملات المصرفية وتراجع حجم الودائع، مما أدى إلى تداعيات سلبية انعكست على الاقتصاد. وفي ظل تصاعد المخاطر الناتجة عن العولمة والتدويل، أضحت الأزمات المالية قابلة للانتقال بسهولة بين الدول، مما دفع الجهات الرقابية إلى البحث عن آليات لمواجهة المخاطر. استجابةً لذلك، تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية،

التي لعبت دورًا حيويًا في تطوير إدارة المخاطر وإزالة التنافس غير العادل، وتنظيم العمل المصرفي عالميًا. ساهمت اللجنة في تعزيز الاستقرار المالي من خلال وضع معايير تحكم رأس المال والسيولة لدى المصارف للسيطرة على المخاطر الأمر الذي أعاد الثقة إلى القطاع المصرفي وجذب المزيد من الودائع. توصل البحث إلى أن تطبيق معايير بازل يسهم في تعزيز ثقة العملاء، مما يدعم النمو في حجم الودائع المصرفية. وقد أوصى البحث بتحقيق التوازن بين الامتثال لمعايير كفاية رأس المال والحفاظ على الربحية، بالإضافة إلى تشجيع المصارف على الإفصاح عن متانتها المالية كاستراتيجية لجذب العملاء.

2.منهجية البحث

1.2. اهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية الدور الي تؤديه المصارف في رفد النشاط الاقتصادي بالتسهيلات الائتمانية بحكم موقعها كوسيط بين وحدات الفائض والعجز داعمة بذلك عمليات الازدهار والنمو وبما ان الودائع شريان النشاط المصرفي ومصدر أساس لإمداد المصارف بالأموال التي تمكنها من مزاولة أنشطتها المختلفة لذا تناول البحث قياس مدى تأثير التزام المصارف بمعايير الرقابة التي اقرتها لجنة بازل عام 2010 على نمو حجم الودائع نتيجة لتعزيز عنصري الثقة والأمان.

2.2. مشكلة البحث

تميل المصارف التجارية إلى استثمار أموال المودعين في مجالات متعددة، مثل الاستثمارات المالية ومنح الائتمان، بهدف تحقيق عوائد مجزية. إلا أن أي خسارة كبيرة قد تُعرض أموال المودعين للخطر إذا لم تكن نسبة رأس المال كافية لتغطية هذه الخسائر. وبالنظر إلى الترابط الوثيق بين النظام المصرفي والنظام الاقتصادي، فإن مثل هذه الخسائر قد تعرقل النمو الاقتصادي نتيجة لابتعاد الأفراد عن التعامل والإيداع لدى المصارف.
بناءً على ذلك، تتلخص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1- هل ساهم تطبيق معايير بازل 3 للرقابة المصرفية في زيادة نمو الودائع لدى المصارف؟
2- ما مدى تأثير تطبيق معايير كفاية رأس المال، والسيولة المصرفية، والرافعة المالية التي أقرتها بازل 3 على نمو حجم الودائع وتعزيز التعامل المصرفي؟

3.2.اهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي كما يلي:

1. توضيح مفهوم المخاطر المصرفية باعتبارها السبب الرئيسي لنشأة الرقابة المصرفية.
2. استعراض مفهوم وتطور لجنة بازل تاريخيًا.
3. التعرف على الإطار الحديث لمعايير كفاية رأس المال والسيولة المصرفية والرافعة المالية وفقًا لمتطلبات بازل 3.
4. استعراض الإطار العام للودائع المصرفية وطرق جذبها.
5. تحليل العلاقة بين تطبيق معايير بازل 3 والنمو في حجم الودائع المصرفية.
6. بيان مدى تأثير الالتزام بمعايير بازل على نمو حجم الودائع المصرفية .

4.2. فرضية البحث

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل3 في حجم الودائع المصرفية
H1: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل3 في حجم الودائع المصرفية

5.2. منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الكمي والمنهج التحليلي لدراسة متغيرات البحث وتحليل العلاقات بينها. يهدف هذا النهج إلى قياس حجم وتأثير تطبيق معايير بازل 3 على نمو الودائع المصرفية من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف وتقييم مدى التزامها بالمعايير. كما تم استخدام أدوات إحصائية لتحليل النتائج وتحديد العلاقة بين تطبيق معايير كفاية رأس المال، والسيولة المصرفية، والرافعة المالية من جهة، ونمو حجم الودائع المصرفية من جهة أخرى.

6.2. الحدود الزمانية والمكانية للبحث

الحدود الزمانية للبحث امتدت ضمن الإطار الزمني للمدة من 2004 الى عام 2023

اما الحدود المكانية فوقع الاختيار على عينة مكونه من ستة مصارف عراقية وهي من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ضمت (مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان التجاري، المصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط التجاري، المصرف الأهلي التجاري، مصرف الاستثمار التجاري)

3.الجانب النظري

1.3.مفهوم لجنة بازل

في إطار مبدأ الرقابة المصرفية وبهدف المحافظة على استقرار النظام المصرفي الدولي وتوفير الحماية اللازمة والكافية لحقوق المتعاملين مع المصارف والمودعين على وجه الخصوص تم تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تتكون من مجموعة العشرة وهي (بلجيكيا، كندا، فرنسا، المانيا الاتحادية، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية، سويسرا ولوكسمبورج). وذلك عام 1974 اذ اجتمع محافظي بنوك الدول العشر والمسؤولين عن التنظيم المصرفي في الدول المتقدمة في مدينة بازل في سويسرا في مقر مصرف التسويات الدولية وذلك للإعلان عن متطلبات رأس المال المبنية على الاخطار المحيطة بالعمل المصرفي (Daniels, Hanfouz ,2010:259).

وتعد لجنة بازل " لجنة استشارية فنية أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك سعيا لتعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي الدولي ". (Al-Shabib ,2012:306)

وتعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية بانها " لجنة دولية هدفها الرئيس فهم وتعزيز القضايا الإشرافية الرئيسة وتحسين جودة الإشراف المصرفي في جميع أنحاء العالم " (Harzi,2012 :2)

1.1.3. مفهوم كفاية رأس المال

يقصد بكفاية رأس المال مدى قدرة المصرف على مواجهة وتحمل المخاطر بالاعتماد على موارده الذاتية التي تضم (رأسماله الخاص واحتياطاته) ويكون ذلك بان يحتفظ المصرف بنسبة من الاحتياطيات النقدية مقابل الاموال المستثمرة. (Mohamed,2013:34)

كذلك يعني مفهوم كفاية راس المال نسبة رأس مال المصرف الى درجة المخاطرة لديه وتعد كفاية راس المال مؤشر على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه جمهوره من المتعاملين. (Nasser,2013:7)

2.1.3. مفهوم اتفاقية بازل 3 والأسباب التي دعت اليها:

تعد الازمة المالية التي عصفت بالعالم عام 2008 السبب الرئيسي الذي دعى لجنة بازل الى ادخال التعديلات وإعادة تنظيم معايير بازل 2 , اذ كانت البنوك والمؤسسات المالية السبب الرئيسي في هذه الازمة وبما ان معايير بازل 2 فشلت في مواجهة هذه الازمة حيث اهملت المخاطر المتعلقة بالسيولة المصرفية ما دعى الى ضرورة التوجه نحو تعديلات شاملة لتحسين وتقوية نوعية راس المال المصرفي واضافة معايير خاصة بالسيولة بهدف تحصين البنوك ضد المخاطر المالية ومساعدتها في التغلب على الاضطرابات بمفردها دون اللجوء لطلب مساعدة البنك المركزي. (Saleh ,2013:13)

حيث نصت اتفاقية بازل 3 على رفع المتطلبات او الحد الأدنى من راس المال اذ اضافت ما يدعى بمصدات راس المال التي تعمل على التصدي للازمات الحاضرة والمستقبلية والمخاطر المتوقعة وتمثل نسبة هذه المصدات الإضافية 2,5 %, وتعرف اتفاقية بازل 3 بانها: إطار عمل شامل وليست مجرد تغير تدريجي او متطلبات إضافية لاتفاقية بازل 2 فهي هيكل تنظيمي جديد يتابع نمو الخدمات المصرفية الحديثة ويعالج العلاقات المعقدة داخل النظام المالي وتأخذ الاعتبار الكفاءة مع الحفاظ على مجموعة الأدوات التنظيمية الاحترازية الجزئية من مقترحات بازل السابقة. (WENT 2010:2)

كما تعرف على انها "نهج أكثر حساسية للتغيرات المتطرفة وغير المتوقعة في السوق وأطار عمل منقح يهدف الى تقوية القطاع المصرفي وزيادة قدرة المؤسسات المالية والمصارف على الصمود دون الحاجة الى المصارف المركزية." (Braslinsa&Arefjevs: 2013:6)

من خلال ما تقدم نستطيع ان نعرف اتفاقية بازل 3: بأنها أحدث المعايير والتعديلات المتخذة بعد الازمة المالية العالمية والمستخدمة حاليا في مجال الرقابة على العمل المصرفي والتي تعمل على تحقيق الاستقرار المالي العالمي وموازنة بين اهداف المودعين والمساهمين بشكل كثر موضوعية عن طريق الوقوف على جميع الثغرات التي غفلت عنها المعايير السابقة. وربما تكون هذه التعديلات ليست الأخيرة لأن البيئة المصرفية بيئة ديناميكية غير مستقرة.

3.1.3. أهداف لجنة بازل:

تسعى لجنة بازل الى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسة تتلخص في: (Rahif,2015:405)

1 – المساعدة في دعم وتقوية استقرار النظام المصرفي على مستوى العالم.

2 – تحسين أساليب الرقابة على العمل المصرفي.

3 – تقرير الحدود الدنيا لكفاية رأس مال المصرف.

4 – إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف الناتجة عن الفروقات والمرونة في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن راس المال المصرفي.

5 – جعل المعلومات متاحة للجميع وتسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات السلطة النقدية على المصارف.

6 – العمل على آليات وأساليب للتعامل مع التغيرات المصرفية العالمية.

4.1.3 مقررات بازل 3:

في العاشر من سبتمبر عام 2010 أعلنت لجنة بازل عن إصلاحات شاملة جديدة في مجال الرقابة المصرفية سميت اتفاقية بازل 3 وترتكز هذه الاتفاقية على مجموعة من القرارات اهمها: (, Miftah and Rahal,2013:9)

1- ان تلتزم المصارف بالاحتفاظ بنسبة من راس المال وهو ما يسمى براس المال الأساس من المستوى الأول والمؤلف من (راس المال المدفوع والارباح المحتجزة) وتعادل نسبة راس مال الشريحة الأولى 4,5% من الأصول المحاطة بالمخاطر.

2 - تكوين احتياطي جديد ومنفصل محتواه من الأسهم العادية ويعادل 2,5% من الأصول أي يجب على البنوك ان ترفع كمية راس المال الممتاز الى ثلاثة اضعاف حتى يصل الى 7% وإذا كانت النسبة اقل من ذلك تفرض السلطات المالية القيود على البنوك في توزيع الأرباح لمساهميها ومنح المكافئات لموظفيها.

3 - رفع المستوى الأول من راس المال الإجمالي من 4% الى نسبة 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية راس المال والعمل على فق هذه الاجراءات تدريجيا..

4 - المدة الزمنية لتطبيق معايير بازل 3 تمتد لغاية عام 2019 ما جعل المصارف تتنفس الصعداء.

5 - وضع متطلبات اعلى وأكثر جودة لرأس المال: ان جوهر الإصلاحات الجديدة ينطوي على زيادة نسبة كفاية راس المال من 8% الى 10,5 % مع التركيز على جودة راس المال التي تتطلب قدر أكبر من راس المال المكون من حقوق المساهمين الى اجمالي راس المال.

4- الأطار العام للودائع المصرفية

1.4 مفهوم الودائع المصرفية

تعتبر المصارف عصب النشاط الاقتصادي لما تقدمه من عمليات متنوعة ذات اثر إيجابي على استمرار التنمية الاقتصادية في أي بلد من خلال عملها كوسيط مالي بين وحدات الفائض والعجز بقصد توفير التمويل اللازم لمختلف المشروعات الاقتصادية سواء كانت استثمارية ام تنموية ،وهذا ما يجعل المصارف بحاجة دائمة للأموال والسيولة النقدية وبما ان أموال المصرف الخاصة لوحدها غير كافية لتوفير التمويل المناسب لذا تضطر للبحث عن مصادر تمويلية اخرى و اهم مصادر تمويل المصرف للقيام بعملياته المختلفة تكون عن طريق اللجوء الى الجمهور المتمثل بالمودعين لذا تعد عملية تلقي الودائع اول واهم أنشطة المصرف , وغالبا تسعى المصارف وتتنافس من اجل استقطاب مختلف أنواع الودائع من الجمهور لتحقيق متطلبات السيولة ودعم الاستقرار . **الوديعة المصرفية**: - هي اتفاق يدفع بموجبه المودع مبلغا من المال بوسيلة من وسائل الدفع ويلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب او في الاجل المحدد عند التعاقد، كما قد يلتزم المصرف بدفع فوائد أيضا على قيمة الوديعة. (Hindi ,2006:14)

1.1.4 أهمية الودائع المصرفية:

للودائع المصرفية ونظرا لما توفره من سيولة أهمية بارزة في عدة جوانب فهي مهمة سواء للأفراد او النظام المصرفي او الاقتصاد ككل، كونها تفتح افاق واسعة امام هذه الأطراف وتقدم الفرص المناسبة لتحقيق الأهداف حيث توظف أموال طرف وتمول عجز طرف اخر مما يخلق فرص جيدة لتوسع وازدهار النشاط الاقتصادي لما توفره هذه التدفقات النقدية المستمرة من انسيابية للأعمال لذا تتمثل أهمية الودائع في الأطراف الاتية: - (Savov&Schnab , 2017;132)

1- **أهمية الودائع بالنسبة للأفراد:** - فضلا عن كون الإيداع لدى المصارف وسيلة لحفظ المدخرات من السرقة والضياع فهو مصدر للحصول على المكاسب المالية المتمثلة بالفوائد التي لا يستطيع الفرد الحصول عليها لو اكتنز نقوده في المنزل.

2- **أهمية الودائع بالنسبة للمصارف:** - تتيح الودائع فرص كبيرة أمام المصارف للاستثمار لأنها مصدر سيولة من أموال موجودة فعلا دون اللجوء الى التمويل التضخمي للنشاط الاقتصادي (اصدار نقد جديد).

3- **أهمية الودائع على مستوى الاقتصاد الوطني ككل:** - تمثل الموارد المالية الناشئة عن الودائع مصدر للتيسير النقدي في مجمل الأنشطة الاقتصادية وبهذا فهي جزء من المعروض النقدي داخل الاقتصاد لذا نستطيع ان نلخص أهمية الودائع بالنسبة لجميع الأطراف: (Eyob, 2016 :60)

أ - وسيلة للتشجيع على الادخار عن طريق ما تقدمة من مكاسب وذلك بتجمع المدخرات من الافراد والمؤسسات وتعمل على استثمارها.

ب - تعمل كوسيلة للدفع كونها جزء ا من المعروض النقدي. -

ج - مصدر رئيسي لتمويل المصارف لتقوم بتقديم الأموال اللازمة لوحدات العجز للقيام بالأنشطة الاقتصادية المختلفة.

د - مصدر تمويل للمصرف ذو تكلفة منخفضة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى المتمثلة براس المال والارباح المحتجزة.

2.1.4 استراتيجيات جذب الودائع المصرفية

أ - الاستراتيجية غير السعرية: هي الطرق التي تتبعها المصارف للمنافسة بالاعتماد على تقديم الخدمات الجيدة ذات الأسعار المناسبة والتنافسية مما يشجع العملاء على الإيداع لدى المصرف وذلك عن طريق عدة آليات (Nasser,2013:145)
اذ يستخدم المصرف آليات خاصة لتعزيز عملية جذب المزيد من الودائع واهم هذه الآليات هي:
1- إدارة العلاقات مع الزبون: يركز المصرف على علاقاته مع زبائنه ويجعلهم محور اهتمامه الأساسي في ضل المنافسة المستمرة بين المصارف لذا يعمل على بناء علاقات طويلة الأمد مع الزبائن وارضائهم لكسب التعامل المستمر وهذا يتطلب توفير الخدمات المصرفية بأعلى جودة واقل كلفة وبالتوقيت المناسب والقدرة على اشباع حاجة الزبون وتفضيلاته (Al-Ajmi,2014:11) وتتم إدارة العلاقات بالزبائن عن طريق استخدام تكنلوجيا المعلومات والاجابة السريعة على استفساراتهم وتلبية طلباتهم مما يعزز من ولائهم واستمرارهم في التعامل مع هذا المصرف وتجذب المزيد من الزبائن الجدد.
(Qasim& Kanaan,2018:195) وبذلك يعد أفضل زبون للمصرف هو الزبون ذو الولاء العالي الذي يحقق ربحية للمصرف ويستمر في التعامل لفترات طويلة.
2- التوزيع ومدى انتشار فروع المصرف: المصارف الناجحة تعمل على استراتيجية توزيع خاصة متمثلة بالعمل على تقديم الخدمة المصرفية على نطاق واسع حتى تصل لأكبر عدد من الزبائن وبذلك) يزداد حجم التعامل والايداع. (Machaon &Kaseke2013:36)
3- **الترويج او الاعلان:** هي عملية قيام المصارف باستخدام الوسائل الترويجية المختلفة كالحملات الاعلانية والاتصال الشخصي وحملات المبيعات من اجل الوصل الى أكبر شريحة من الزبائن وتعريفهم بالمصرف وبالخدمات التي يقدمها والعمل على اقناع الزبائن بالتعامل مع المصرف دون غيرة ويرى (Hassan ,2020:18) ان الترويج هو تنسيق الجهود في المنظمة لبناء مستويات مرغوب فيها من الاقناع وجذب المزيد من الزبائن مما يحقق بيع الخدمة وزيادة التعامل.
4- تطوير الخدمة المصرفية: أي صناعة خدمات وتسهيلات مستقلة ترتبط بالخدمة الاصلية المقدمة للعميل مما يسهم في زيادة الاقبال والطلب على الإيداع للاستفادة من الخدمات المضافة وتقوم المصارف ذات الابداع والابتكار المستمر في تطوير هكذا خدمات
ب - استراتيجية التسعير أو الاستراتيجية السعرية: حيث تلجأ المصارف الى تعديل أسعار الفائدة ولو بشكل طفيف حتى تكون قادرة على مواجهة المنافسة السعرية من المصارف الأخرى حيث تمنح فوائد لأصحاب الودائع عدى الودائع الجارية بمعدلات اعلى من المصارف الأخرى او ربط العائد على الودائع بأرباح المصرف كل هذا لجذب المزيد من الودائع (Al- Zubairi,2011:153)

3 .1.4 مساهمة كفاية رأس المال ومعايير بازل 3 في حماية حقوق المودعين

ان من اهم وظائف راس المال المصرفي هي حماية أموال المودعين كونها تمثل نسبة كبيرة من أصول المصارف التجارية لذا فان رأس المال يقوم بحماية هذه الأموال ضد المخاطر والخسائر المحتملة الناتجة عن منح القروض وهذه الوظيفية تقوم بها الجهات الرقابية متمثلة برقابة البنك المركزي على التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية بهدف حماية المصرف والمودعين من خطر الائتمان. (Ashouri,2020:25 ,) لذا تعبر نسبة كفاية رأس المال عن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه جمهوره من المودعين من راس ماله الممتلك كما تنص اتفاقية بازل على الا يتجاوز مجموع الودائع المصرفية قيمة راس المال بعشر مرات إذ ان أساس قيام نسبة كفاية راس المال هو مدى قدرة المصرف في التحكم والسيطرة على المخاطر الناتجة عن زيادة الودائع عن

عشرة بالمائة وكلما زادت الودائع عن هذه النسبة زادت المخاطر التي يتعرض لها المودعون. (Mohamed,2013:29) وبما ان النشاط المصرفي يخضع بصورة دائمة الى القانون التجاري والمصارف التجارية تقبل الودائع من الجمهور على أساس عقد الوديعة فان من الضروري اخضاع المصارف التجارية الى رقابة واشراف الدولة وتوفير الحماية للمودعين ومن هنا انطلقت فكرة نظام حماية الودائع.

أهمية كفاية رأس المال بالنسبة للمصرف والمودعين والجهات الرقابية : لقد ازداد الاهتمام بكفاية راس المال بشكل كبير منذ السبعينيات بسبب التغيرات والأزمات التي طرأت على الاقتصاد العالمي وامتدت اثارها بشكل كبير على العمل المصرفي بشكل خاص مما أدى الى بروز مفهوم كفاية راس المال لغرض بناء أسس وقائية ودفاعية ضد المخاطر المصرفية الناتجة عن الازمات والظروف الاستثنائية حيث يعمل راس المال المصرفي الكافي على امتصاص مخاطر توظيف أموال المصرف واستثماراته مما يساعد على نجاحه واستمراريته وتبرز أهمية كفاية راس المال لمختلف الأطراف بالاتي: (Sonia,2023:69)

1 – بالنسبة للمصرف فأن راس المال الكافي يعزز سمعة المصرف ويجذب المزيد من المودعين

2 – بالنسبة للمودعين فتبرز أهمية كفاية رأس المال من خلال اهتمام المودعين بحجم راس المال والاحتياطيات مقارنه بحجم الودائع لدى المصرف أي مدى الملائة المالية للمصرف وقوة المصرف في حماية الودائع

3 – اما بالنسبة للسلطات الرقابية التي يمثلها البنك المركزي تتمثل أهمية كفاية راس المال في احداث الرقابة على المصارف حتى لاتصل الى حالة الإفلاس بهدف حماية أموال المتعاملين مع المصرف من مودعين ومستثمرين ووحدات النشاط الاقتصادي كافة

الجانب العملي للبحث

قياس العلاقة بين مؤشرات بازل 3 والنمو في حجم الودائع

تحليل علاقة الأثر واختبار الفرضيات

تم استخدام انموذج الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) لغرض اختبار علاقات الأثر المباشر بين أبعاد متغيرات الدراسة الرئيسية ، المتغير المستقل متمثلا ب (كفاية رأس المالCAR ، ونسبة القروض الى الودائعLTD ، والرافعة المالية (F. Leverage والمتغير التابع (نمو الودائع المصرفية .(D. growth فضلا عن استخدام معامل التحديد (R2) لتفسير مقدار تأثير المتغيرات المستقلة للتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد فضلاً عن المعامل المعياري للانحدار Beta والذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحده. والمعادلة الخطية للانحدار المتعدد والتي تم اعتمادها ضمن برنامج SPSSV23 هي :

D.growth = a+b*CAR+b*LTD+b*F. Leverage

اولا: اختبار الفرضية الرئيسة:

H_0: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل3 في حجم الودائع المصرفية

H_1: يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل3 في حجم الودائع المصرفية

يوضح الجدول نتائج علاقات الأثر المتعدد لمؤشرات بازل3 (كفاية رأس المال CAR، ونسبة القروض الى الودائع LTD، والرافعة المالية F. Leverage) في نمو الودائع المصرفية (D.growth). ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالاتي: ان معادلة الانحدار التقديرية

D.growth = 1.727+1.090 CAR+0.062 LTD+ 2.183 F.Leverage

جدول (7) علاقة الاثر لمؤشرات معايير بازل3 في نمو الودائع المصرفية- المصرف التجاري العراقي

المتغير المعتمد / المتغير المستقل		نمو الودائع المصرفية					
مؤشر بازل3		a	Beta (b)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى دلالة F	R^2	القرار
CAR		1.727	1.090	6.267	.006	%55.6	رفض فرضية H_0

				.062		LTD	
				2.183		F.Leverage	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج $SPSS_{V23}$

أ- بلغت قيمة , (1.727) (a) وهذا يعني ان حجم النمو في الودائع (D.growth) تساوي (1.727) دينار اذا كانت مساهمة مؤشرات بازل3 تساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر كفاية رأس المال ,(1.090) CAR وهذا يعني ان تغير مساهمة كفاية رأس المال CAR بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (1.090).

ج- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر نسبة القروض الى الودائع ,(0.062) LTD وهذا يعني ان تغير مساهمة نسبة القروض الى الودائع LTD بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0.062).

د- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر الرافعة المالية ,(2.183) F.Leverage وهذا يعني ان تغير مساهمة الرافعة المالية F.Leverageبمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (2.183).

ه- بلغت قيمة مستوى دلالة (0.006) (F) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1% , وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز(99.(%

و- ان قيمة معامل التفسير (R2)بلغت ما نسبته (55.6%) من التغيرات التي تطرأ على حجم النمو في الودائع (D.growth)ويمكن تفسيرها عن طريق مساهمة مؤشرات بازل3 (كفاية رأس المالCAR ، ونسبة القروض الى الودائع LTD، والرافعة المالية , (F. Leverage اما النسبة المتبقية والبالغة(44.4%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ز- تم التوصل الى القرار اذ لا تقبل فرضية العدم ((H0وتقُبل الفرضية البديلة ((H1والتي تنص على " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل3 في حجم الودائع المصرفية ".

جدول (8) علاقة الاثر لمؤشرات معايير بازل3 في نمو الودائع المصرفية- المصرف الأهلي العراقي

المتغير المعتمد / المتغير المستقل		نمو الودائع المصرفية					
		a	Beta (b)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى دلالة F	R^2	القرار
مؤشرات بازل3	CAR	0 .559	0. 269	2.304	0.118	31.5	قبول فرضية H0
	LTD		1.072				
	F.Leverage		2.587				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج $SPSS_{V23}$

2- المصرف الاهلي العراقي

أ- بلغت قيمة , (0 .559) (a) وهذا يعني ان حجم النمو في الودائع (D.growth) تساوي (0 .559) دينار اذا كانت مساهمة مؤشرات بازل3 تساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر كفاية رأس المال CAR (0. 269), وهذا يعني ان تغير مساهمة كفاية رأس المال CARبمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0. 269)

ج- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر نسبة القروض الى الودائع LTD (1.072), وهذا يعني ان تغير مساهمة نسبة القروض الى الودائع LTD بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (1.072)

د- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر الرافعة المالية F.Leverage (2.587), وهذا يعني ان تغير مساهمة الرافعة المالية F.Leverageبمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (2.587)

ه- بلغت قيمة مستوى دلالة (0 .118 %)(F) (وهي اكبر من مستوى المعنوية البالغة 1% , وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها لا يمكن الاعتماد عليها

و- ان قيمة معامل التفسير (R2)بلغت ما نسبته (31.5%) من التغيرات التي تطرأ على حجم النمو في الودائع (D.growth) ويمكن تفسيرها عن طريق مساهمة مؤشرات بازل3 (كفاية رأس المالCAR ، ونسبة القروض الى الودائعLTD ، والرافعة المالية , (F. Leverage اما النسبة المتبقية والبالغة(69.5%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ز - تم التوصل الى القرار عدم رفض فرضية العدم (H0) والتي تنص على " **لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل3 في حجم الودائع المصرفية"**

3- مصرف الاستثمار العراقي

جدول (9) علاقة الاثر لمؤشرات معايير بازل3 في نمو الودائع المصرفية- المصرف الاستثمار العراقي

المتغير المعتمد / المتغير المستقل		نمو الودائع المصرفية					
		a	Beta (b)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى دلالة F	R^2	القرار
مؤشرات بازل3	CAR	0. 776	0. 369	9.814	0. 01	66.2	رفض فرضية H_0
	LTD		0. 575				
	F.Leverage		0 .078				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج $SPSS_{V23}$

أ- بلغت قيمة , (0. 776) (a) وهذا يعني ان حجم النمو في الودائع (D.growth) تساوي (**0. 776**) دينار اذا كانت مساهمة مؤشرات بازل3 تساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر كفاية رأس المال CAR (0. 369), وهذا يعني ان تغير مساهمة كفاية رأس المال CAR بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0. 369)

ج- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر نسبة القروض الى الودائع ,(0. 575) LTD وهذا يعني ان تغير مساهمة نسبة القروض الى الودائع LTD بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0. 575)

د- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر الرافعة المالية ,(0 .078) F.Leverage وهذا يعني ان تغير مساهمة الرافعة المالية F.Leverageبمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0 .078)

ه- بلغت قيمة مستوى دلالة (**0. 01**) (F) (وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1% , وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز(99%)

و- ان قيمة معامل التفسير (R2)بلغت ما نسبته (66.2) من التغيرات التي تطرأ على حجم النمو في الودائع (D.growth) ويمكن تفسيرها عن طريق مساهمة مؤشرات بازل3 (كفاية رأس المالCAR ، ونسبة القروض الى الودائعLTD ، والرافعة المالية , (F. Leverage اما النسبة المتبقية والبالغة(33.8) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في البحث الحالي.

ز- تم التوصل الى القرار اذ لا تقبل فرضية العدم (H0) وتُقبل الفرضية البديلة أي فرضية الأثر (H1) والتي تنص على " **يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل3 في حجم الودائع المصرفية"**

3- مصرف الائتمان العراقي

جدول (10) علاقة الاثر لمؤشرات معايير بازل3 في نمو الودائع المصرفية- المصرف الائتمان العراقي

المتغير المعتمد / المتغير المستقل		نمو الودائع المصرفية					
		a	Beta (b)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى دلالة F	R^2	القرار
مؤشرات بازل3	CAR	0.104	1.606	7.924	0.02	61.3	رفض فرضية H_0
	LTD		37.619				
	F.Leverage		1.817				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج $SPSS_{V23}$

أ- بلغت قيمة , (0.104) (a) وهذا يعني ان حجم النمو في الودائع (D.growth) تساوي (0.104) دينار اذا كانت مساهمة مؤشرات بازل3 تساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر كفاية رأس المال ,(1.606) CAR وهذا يعني ان تغير مساهمة كفاية رأس المال CAR بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (1.606)

ج- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر نسبة القروض الى الودائع ,(37.619) LTD وهذا يعني ان تغير مساهمة نسبة القروض الى الودائع LTD بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (37.619)

د- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر الرافعة المالية ,(1.817) F.Leverage وهذا يعني ان تغير مساهمة الرافعة المالية F.Leverageبمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (1.817)

ه- بلغت قيمة مستوى دلالة (0.02)(F) (وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1% , وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز(99 %)

و- ان قيمة معامل التفسير (R2)بلغت ما نسبته (**61.3 %**)من التغيرات التي تطرأ على حجم النمو في الودائع (D.growth)ويمكن تفسيرها عن طريق مساهمة مؤشرات بازل3 كفاية رأس المالCAR ، ونسبة القروض الى الودائع LTD، والرافعة المالية (F. Leverage)اما النسبة المتبقية والبالغة(**38.7%**) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في البحث الحالي.

ز- تم التوصل الى القرار اذ لا تقبل فرضية العدم (H0) وتقُبل الفرضية البديلة أي فرضية الأثر (H1) والتي تنص على " **يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل3 في حجم الودائع المصرفية"**

4- مصرف الخليج التجاري :

جدول (11) علاقة الاثر لمؤشرات معايير بازل3 في نمو الودائع المصرفية- لمصرف الخليج

المتغير المعتمد / المتغير المستقل		نمو الودائع المصرفية					
		a	Beta (b)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى دلالة F	R^2	القرار
مؤشرات بازل3	CAR	1.267	0.239	1.783	0.194	26.3	قبول فرضية H_0
	LTD		0 .221				
	F.Leverage		2.458				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج $SPSS_{V23}$

أ- بلغت قيمة , (1.267) (a) وهذا يعني ان حجم النمو في الودائع (D.growth) تساوي (1.267) دينار اذا كانت مساهمة مؤشرات بازل3 تساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر كفاية رأس المال(0.239) CAR , (وهذا يعني ان تغير مساهمة كفاية رأس المال CAR بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0.239)

ج- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر نسبة القروض الى الودائع ,(0 .221) LTD وهذا يعني ان تغير مساهمة نسبة القروض الى الودائع LTD بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0 .221)

د- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر الرافعة المالية ,(2.458) F.Leverage وهذا يعني ان تغير مساهمة الرافعة المالية F.Leverageبمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (2.458)

ه- بلغت قيمة مستوى دلالة (0.194)(F) (وهي اكبر من مستوى المعنوية البالغة 1% , وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها لا يمكن الاعتماد عليها بنسبة

و- ان قيمة معامل التفسير (R2)بلغت ما نسبته (26.3 %) من التغيرات التي تطرأ على حجم النمو في الودائع (D.growth)ويمكن تفسيرها عن طريق مساهمة مؤشرات بازل3 كفاية رأس المالCAR ، ونسبة القروض الى الودائع LTD، والرافعة المالية (F. Leverage) اما النسبة المتبقية والبالغة (73.7%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في البحث الحالي.

ز- تم التوصل الى القرار عدم رفض فرضية العدم (H0) والتي تنص على " **لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل3 في حجم الودائع المصرفية"**

6- مصرف الشرق الأوسط التجاري : :

جدول (12) علاقة الاثر لمؤشرات معايير بازل3 في نمو الودائع المصرفية- المصرف الشرق الأوسط التجاري

المتغير المعتمد / المتغير المستقل		نمو الودائع المصرفية					
		a	Beta (b)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى دلالة F	R^2	القرار
مؤشرات بازل3	CAR	1.211	0.372	2.606	0.90	34.3	رفض فرضية H_0
	LTD		0.162				
	F.Leverage		1.685				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج $SPSS_{V23}$

أ- بلغت قيمة , (1.211) (a) وهذا يعني ان حجم النمو في الودائع (D.growth) تساوي (1.211) دينار اذا كانت مساهمة مؤشرات بازل3 تساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر كفاية رأس المال ,(0.372) CAR وهذا يعني ان تغير مساهمة كفاية رأس المال CAR بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0.372)

ج- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر نسبة القروض الى الودائع ,(0.162) LTD وهذا يعني ان تغير مساهمة نسبة القروض الى الودائع LTD بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0.162)

د- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر الرافعة المالية ,(1.685) F.Leverage وهذا يعني ان تغير مساهمة الرافعة المالية F.Leverageبمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (1.685)

ه- بلغت قيمة مستوى دلالة (0.90)(F) (وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1% , وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز99%

و- ان قيمة معامل التفسير (R2)بلغت ما نسبته (34.3 %) من التغيرات التي تطرأ على حجم النمو في الودائع (D.growth)ويمكن تفسيرها عن طريق مساهمة مؤشرات بازل3 (كفاية رأس المالCAR ، ونسبة القروض الى الودائع LTD، والرافعة المالية F. Leverage اما النسبة المتبقية والبالغة(65.7%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ز- تم التوصل الى القرار اذ لا تقبل فرضية العدم (H0) وتقُبل الفرضية البديلة أي فرضية الأثر (H1) والتي تنص على " **يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل3 في حجم الودائع المصرفية"**

جدول (13) ملخص بيان تفسير علاقة الاثر بين مؤشرات بازل 3 في حجم الودائع المصرفية للمصارف عينة الدراسة

اسم المصرف	قيمة R2	قبول او رفض الفرضية
مصرف الاستثمار العراقي	66.2%	رفض فرضية العدم
مصرف الائتمان العراقي	61.3%	رفض فرضية العدم
المصرف التجاري العراقي	55.6%	رفض فرضية العدم
مصرف الشرق الأوسط التجاري	34.3%	رفض فرضية العدم

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح ان اربعة مصارف هي (مصرف التجاري العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الاستثمار مصرف الشرق الأوسط) من أصل ستة مصارف قد اثبت التحليل الاحصائي وجود تأثير معنوي لمؤشرات (نسبة كفاية راس المال – نسبة السيولة – نسبة الرافعة المالية) في معدل نمو حجم الودائع المصرفية. اما مصرفي (الاهلي، الخليج) قبل فرضية واحدة من أصل اثنين وهي فرضية العدم وكان أثر مؤشرات بازل في نمو الودائع المصرفية قليل مقارنة بالعوامل والاستراتيجيات الأخرى المؤثرة على حجم الودائع.

اهم استنتاجات البحث:

بعد استعراض اهم الجوانب النظرية والتطبيقية التي أدت الى التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وكالاتي:

1- ان المبالغة في تحوط المصارف ضد المخاطر حد من قدرتها على منح الائتمان والقيام بالاستثمارات ومن ثم حد من ربحيتها ونسب توزيع الأرباح لمساهميها.

2- نستنتج من اختبار الفروض ان التزام المصارف عينة الدراسة بمعايير بازل 3 تناسب طرديا مع نمو حجم الودائع لديها اذ أظهرت النتائج ان وجود علاقة التأثير شملت أكثر من نصف العينة.

3- حقق مصرف الائتمان العراقي اعلى كفاءة في إدارة مخاطر السيولة وبالتالي كسب المزيد من الثقة التي ظهرت على شكل زيادة في حجم الودائع واجمالي الأصول لديه لسنوات متتالية.

4- كان مصرف الشرق الأوسط الأكثر استخداما للرفع المالي والاعتماد على أموال الغير مما جعله أكثر عرضة للمخاطر بسبب انخفاض حقوق الملكية لديه والمصرف حاليا تحت الوصاية.

5-ساهمت زيادة اهتمام المصارف العراقية عينة الدراسة بتطبيق مؤشرات كفاية راس المال والسيولة والرافعة المالية في دعم نجاح المصارف وزيادة عاملي الثقة والاطمئنان للمساهمين والمتعاملين مع المصارف معززة بذلك من سمعة المصارف والتي تعد من اهم الأهداف الرئيسة لجميع المصارف.

6- ان وظيفة منح الائتمان هي اساس العمل والنشاط الذي تمارسه المصارف وهو بالتالي يعني عدم امكانية تجنب المخاطر بنسبة 100%.

7- يلعب البنك المركزي وادوات الرقابة الداخلية والخارجية دورا فعالا في ادارة المخاطر وتحجيمها بمتابعة تطبيق معايير بازل 3.

8- تساهم المصارف في معالجة الدورات الاقتصادية عن طريق استخدام الاستراتيجية السعرية عبر التحكم في اسعار الفائدة على الودائع ورفعها لجذب المزيد وامتصاص الفائض النقدي لكبح التضخم والعكس في حالة الكساد.

وأوصى البحث بالتالي:

1- ضرورة ان تتجنب المصارف عينة الدراسة اعتماد نسب الرفع المالي بشكل مبالغ.

2- ان تذبذب نسب السيولة لدى المصارف عينة الدراسة يدعو الى إعادة النظر والاهتمام بمؤشرات السيولة والعمل على استقرارها ومساءلة المصارف غير الملتزمة بالمعايير.

3- تدعو الدراسة المصارف للعمل على تحقيق أكبر درجة ممكنة من التوافق بين عنصري الربحية والأمان لان المبالغة في التحوط خفضت من والاستثمار الربحية.

4- تبني العمل بالمعايير الدولية والالتزام بها لتحقيق الاندماج مع المصارف العالمية وزج القطاع المصرفي العراقي المتأخر في ركب المصارف العالمية.

5- ضرورة تطوير ومراقبة عمل لجان الائتمان ولجان دراسات الجدوى وتطوير الرقابة الداخلية لدى المصارف مما يقلل المخاطر المحتملة ويعمل على تحصين المصرف.

6- تدعو الدراسة الى استخدام المصارف الترويج عن مركزها المالي واساليبها الرقابية كاستراتيجية غير سعرية لجذب الودائع عبر زيادة الوعي لدى الجمهور بمزايا المصرف.
7- ضرورة العمل على زيادة جذب الودائع بأنواعها المختلفة عن طريق تقديم العوائد المجزية نظرا لأهمية الودائع للمصارف وللنشاط الاقتصادي ككل.
8- الحفاظ على العملاء عن طريق تقديم تجربة تعامل إيجابية مع المصرف.

قائمة المصادر

المصادر العربية

1. , Hamza Mahmoud, Banking Management, Resource Mobilization Strategy and Credit Provision, 2nd Edition, Al-Warraq Publishing and Distribution Foundation, 2011, p. 145
2. Al-Ajmi, Khaled Shatti, The effectiveness of customer relationship management in loyalty, a field study on customers of Kuwaiti Islamic banks, Master's thesis, Middle East University, State of Kuwait, 2011
3. Al-Shabib, Duraid Kamel, Contemporary Banking Management, Amman, Al-Maysarah Publishing and Distribution House, 1st ed., 2012
4. Daniels, Hanfouz, Joseph and David, The Economics of Money and International Finance, Mars Publishing House, Kingdom of Saudi Arabia, 1st ed., 2010
5. Hassan and Al-Awsali, Hassan Abbas, Ahmed Ali, The Impact of E-Marketing on Achieving Customer Satisfaction, A Field Study in Mood General Trading Company, The First International Conference on Information Technology and Business, Palestine, 2020
6. Hindi, Munir Ibrahim, Modern Thought in Risk Management, 1st ed., 2006
7. Mohamed Saad, et al., Measuring capital adequacy in private banks, Journal of Baghdad College of Economic Sciences, No. 34, 2013
8. Nasser, Suleiman, Capital adequacy in Algerian Islamic banks, a research presented to the Second International Conference on Islamic Financial Industry, Algeria, 8 December 2013
9. Nasser, Suleiman, Capital adequacy of Algerian Islamic banks, a research presented to the Second International Conference on Islamic Financial Engineering, Algeria, 2013, p. 6
10. Qasim and Kanaan, Samer and Ali, The Relationship between the Dimensions of Customer Relationship Management and Banking Performance, A Field Study on Private Banks in Lattakia Governorate, Tishreen University Journal for Scientific Research and Studies, Volume 40
11. Rahif , Balsam Hussein, Banking Risk Management and the Extent of Iraqi Banks' Commitment to Basel II Requirements, An Applied Study in Rashid and Middle East Banks, Research Submitted to the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, 2015, p. 405
12. Saleh, Miftah and Fatima, Rahal, Capital Adequacy in Islamic Banks in Light of Basel I and Basel II Committee Recommendations and the Reality of Their Implementation of Basel III Recommendations, The First International Conference on Financial Risk Management and Its Impact on the Economies of the World, Algeria, University of Bouira, 2013
13. Saleh, Miftah et al., The Impact of Basel III Committee Decisions on the Islamic Banking System, A Working Paper Submitted to the Ninth World Conference on Islamic Economics and Finance, Istanbul, Turkey, 2013
14. Sonia, Jouani, The Impact of Financial Risks on Capital Adequacy in Commercial Banks, A Standard Study of a Sample of Saudi Banks During the Period 2008 to 2021, Thesis Ph.D., Faculty of Economics, Commerce and Facilitation Sciences, University of May 8, Algeria, 2023
15. Souriya, Ashouri, Determinants of Capital Adequacy in Algerian Commercial Banks, A Standard Study of a Group of Public and Private Banks During the Period from 2007 to 2017, PhD Thesis in Economic Sciences, Faculty of Economics and Management Sciences, Ferhat Abbas University, Setif, Algeria, (2019, 2020)

المصادر الأجنبية

1. Braslinsa , Girts & Arefjevs , Ilja " Basel III: Countercyclical Capital Buffer Proposalthe Case Of Latvia , " Journal of Business ManagementI , SSN 1691-5348 ,No.7 , 2013
2. Drechsler, I., Savov, A., &Schnabl, P. (2017). The Deposits Channel Of Monetary Policy. The Quarterly Journal Of Economics, 132(4), 1819-1876, pp. 132
3. Eyob, T, (2019) “The Impact Of Branch Expansion On Deposit Mobilization, Loan Disbursement And Profitability The Case Of Lion International Bank SC”, Doctoral Dissertation, Addis Ababa University, Ethiopia, pp40-60
4. Harzi, Adel " The impact of Basel III on Islamic banks: A theoretical study and comparison with conventional banks", Working Paper presented first time at the research chair ”ethics and financial norms” of University Paris 1 La Sorbonne and the King Abdul University (Jeddah) ,2012
5. Went, Peter " Basel III Accord: Where do we go from here?”, GARP Research Center, USA, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1693622, October 15, 2010